الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة الحقوق و الحريات والعلاقات الخارجية
حول
مشروع القانون الأساسي المتعلق
بالموافقة على الإتفاق الإطاري للتعاون التجاري
و الإقتصادي المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية و مجموعة
السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (المركسور)
(31/2015)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 08 / 05 / 2015

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** نص الاتفاق**

تاريخ انتهاء الأشغال: 05/ 10 / 2015

رئيسة اللجنة: بشرى بلحاج حميدة

مقرر اللجنة : أيمن العلوي

نائب الرئيس: نوفل الجمالي

القرر ة المساعد: الخنساء بن حراث

المقرر ة المساعد: إيمان بن محمد

نظر اللجنــة
لجنة الحقوق و الحريات و العلاقات الخارجية
تاريخ إحالة المشروع: 2015/05/29
جلسة اللجنة عدد 1: 2015/09/29 . **قرار اللجنــة:** الموافقة على مشروع القانون **تاريخ إنهاء الأشغال:** **5 اكتوبر 2015** **رئيسة اللجنة:** بشرى بلحاج حميدة **مقرر اللجنــة :** أيمن العلوي

أولا تقديم المشروع :

يتعلق مشروع القانون الأساسي بالموافقة على الإتفاق الإطاري للتعاون التجاري و الإقتصادي المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية و مجموعة السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (المركسور) بتاريخ 16 ديسمبر 2014، وذلك في إطار التعاون والشراكة من أجل تعزيز العلاقات الإقتصادية مع هذه المجموعة التي تضم كل من جمهورية الأرجنتين وجمهورية البرازيل الفيدرالية و جمهورية الباراغواي و جمهورية الأوروغواي الشرقية و جمهورية فنزويلا البوليفاري.

في هذا الإطار، تعهدت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية أصالة بمشروع القانون الأساسي عدد (31/2015) المتعلق بالموافقة على الإتفاق الإطاري للتعاون التجاري و الإقتصادي المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية و مجموعة السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (المركسور). و تضمنت صيغته الأصلية فصلا وحيدا.

وقد ورد في وثيقة شرح الأسباب المرفقة بالمشروع أن توقيع هذا الإتفاق يعتبر خطوة هامة لتونس تعزز حضورها بالقارة الأمريكية بما يدعم علاقاتها الثنائية بالدول المذكورة و يسهم في خلق آفاق جديدة وفرص متنوعة للاستثمار ويفتح أسواقا جديدة واعدة أمام المنتجات التونسية بتسهيلات جمركية و امتيازات ضريبية.

كما ورد أن الإتفاق ينص على تكوين لجنة مشتركة تضم ممثلين عن الماركوسور وعن الجمهورية التونسية للتفاوض حول إبرام الإتفاق التجاري التفاضلي وأنه من مهامها تبادل المعلومات الخاصة بالإجراءات الجمركية و غير الجمركية و التدابير الصحية و الصحة النباتية وقواعد المنشأ و غيرها من المعلومات المرتبطة بالتجارة و الإستثمار. بالإضافة لذلك ينص الإتفاق على العمل على تشجيع أنشطة الترويج التجاري و تنويع فرص تجارة الخدمات طبقا لقواعد منظمة التجارة العالمية.

ثانيا أعمال اللجنة:

تداولت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الإتفاق الإطاري للتعاون التجاري و الإقتصادي المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية و مجموعة السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (المركسور)، بجلسة يوم الثلاثاء 29سبتمبر 2015 .

وقد انطلق النقاش العام حول مشروع القانون بتأكيد أعضاء اللجنة على أهميته نظرا للأبعاد التنموية في المجالين الاجتماعي و الاقتصادي للاتفاق المزمع الموافقة عليه. حيث يهدف إلى تعزيز التوجه نحو توسيع مجال التجارة الدولية و تنويعها بالانفتاح على أسواق جديدة و وتعزيز العلاقات التجارية الواعدة.

وأثناء التداول حول فصول الاتفاق لاحظ الأعضاء أنه يؤسس لإنشاء منطقة تجارة حرة من خلال توفير الإطار و الآليات اللازمة للتفاوض و ببعث الجانب المؤسساتي من خلال اللجنة المشتركة التي تكون بمثابة المنتدى لتبادل المعلومات في المجال الجمركي وبشأن الدخول إلى الأسواق وتسوية النزاعات ووضع المعايير الخاصة بإنشاء المنطقة. إضافة إلى دور اللجنة المذكورة في اقتراح التدابير الرامية لتحقيق أهداف الإتفاق.

كما ثمنت اللجنة ما جاء في فصوله من التنصيص على أشكال تشجيع أنشطة الترويج التجاري بغاية توسيع نطاق تبادل المعلومات حول فرص التجارة و الإستثمار و على تطوير الأنشطة المشتركة من أجل التعاون في المجالات الزراعية و التدابير الصحية و غيرها من المجالات بما يعكس مزيد تطوير العلاقات مع هذه الدول.

وتجدر الإشارة، أن أحد أعضاء اللجنة أثار نقاشا حول الطبيعة القانونية لنص الإتفاق موضوع المصادقة حيث اعتبر رأي أنه لا يرتقي إلى مرتبة المعاهدة الدولية التجارية على معنى الفصل 67 من الدستور لأنه نص إطاري عام لا يتجاوز التعبير على النوايا ولا يرتب آثارا قانونية مباشرة.

وعلى خلاف ذلك تم اعتبار أن الإتفاق يستجيب شكلا و مضمونا لتعريف المعاهدة الدولية لأنه يتضمن أحكاما هي من قبيل القواعد التي تلزم الأطراف ببذل عناية لتحقيق الأهداف المنصوص عليها و تبين الآليات المعتمدة في ذلك. وأيضا تتعلق بعض أحكامه بجوانب مؤسساتية وتنظيمية. و بالتالي فإن الموافقة عليه تتم بمقتضى قانون أساسي على معنى الفصل 65 من الدستور. ويبقى الأمر للجلسة العامة لتحسم فيه.

ثالثا قرار اللجنة:

قررت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية المصادقة بأغلبية أعضاءها الحاضرين **على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الإتفاق الإطاري للتعاون** التجاري و الإقتصادي المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية و مجموعة السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (**المركسور**) في صيغته الأصلية **وتوصي الجلسة العامة بالمصادقة** عليه.

رئيسة اللجنـة **مقرر اللجنـة**

بشرى بلحاج حميدة **أيمن العلوي**

مشروع قانون أساسي 2015/31

يتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري للتعاون التجاري والاقتصادي المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية ومجموعة السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (المركوسور).

فصل وحيد

تمت الموافقة على الاتفاق الإطاري للتعاون التجاري والاقتصادي بين حكومة الجمهورية التونسية ومجموعة السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (المركوسور)، المبرم ببارانا (جمهورية الأرجنتين) في 16 ديسمبر 2014 والملحق بهذا القانون الأساسي.

2015/31

مجلس نواب الشعب
الـــرارة ات
03 ماى 2015
رمز الإدارة...../عـــد